# واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**د. ساحل محمد**

**جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة**

**ملخص**

تتناول هذه الدراسة واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظراً للدور الهام الذي يلعبه التمويل في نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،هذا وبينت الدراسة أن الوصول للموارد المالية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازال صعبا،فالبنوك أثبتت محدوديتها في تمويل هذه المؤسسات،أما عن آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمعطيات المتوفرة توحي بالتفاؤل خصوصا إذا ما تم تجسيد البنك الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المقدمة:**

يرى كثير من الاقتصاديين أن الإهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها،يعد من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص،وهذا نظرا لما تتيحه هذه المؤسسات من فرص عمل جديدة وبتكلفة رأسمالية منخفضة،وزيادة الناتج المحلي الإجمالي،وتحقيق التوازن الإقليمي.لهذا السبب أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضع اهتمام العديد من الدول،وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف الطرق ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

والجزائر كغيرها من دول العالم الذي تنامى وتزايد اهتمام صناعي ومتخذي القرار بها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وهذا خاصة بعد فشل المؤسسات الكبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية وبشكل متوازن ،وتحت ضغط مشكلة البطالة وندرة رؤوس الأموال الضرورية لإنعاش الإستثمارات المنتجة لجأت السلطة إلى محاكاة التجربة الإيطالية من خلال محاولة بعث قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وتأسيسا على ماسبق،أعطيت الأولية لهذه المؤسسات في مختلف البرامج التنموية،واتضح ذلك من خلال إصدار القانون رقم 18/01المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرمي هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها،إضافة إلى عدة إجراءات اتخذت من قبل السلطات العمومية كإنشاء صندوق لضمان القروض الموجهة للاستثمار لفائدة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإنشاء صندوق رأس مال المخاطر،و صندوق ضمان الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويلعب التمويل دور هام في نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم بما فيها الجزائر، ولهذا تم اختيار موضوع واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار المحاور التالية.

**أولا**:مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**ثانيا**: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**ثالثا**:واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**رابعا**:آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**أولا: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

إن تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يثير نقاشا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الإقتصادية واختلاف النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي ،فما يعتبر كبير أو متوسط في الدول النامية يعد صغيرا في الدول المتقدمة.

والإختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف فحسب بين دولة نامية ودولة متقدمة،بل حتى فيما بين الدول النامية منفردة،و يتعدى التباين والإختلاف داخل الدولة الواحدة وهذا حسب القطاعات الإقتصادية التي تعمل بها ومرحلة النمو الإقتصادي التي يمر بها إقتصاد هذه الدولة،أي أن المؤسسات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما من مراحل النمو الاقتصادي في هذه الدولة يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى،كما يختلف مفهوم هذه المؤسسات من نشاط اقتصادي إلى آخر.

وبالرغم من تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ليس بحديث العهد،إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يجد فحواه إلا من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] ،فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه آنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الإستقلالية.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها مابين 100 و500 مليون دج.

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخصا ولايتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج .

وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لايتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

**2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

مهما تكن الإختلافات ما بين التشريعات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالإتفاق واضح حول أهميتها،فتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدراتها الفائقة على خلق فرص العمل وتنشيط مدخرات القطاع الخاص وضخها نحو الإستثمار والمساهمة الهامة في الناتج المحلي الخام.

[1]. عثمان لخلف،**مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها**،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،العدد 11،2004 ،ص 137.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا في المملكة العربية السعودية تمثل نحو 90 % من شركات القطاع الخاص[1]،كذلك تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في تحقيق التطور الإقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى المساهمة في توظيف العمالة ، و الجدول التالي يوضح ذلك :

**الجدول رقم (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي و التوظيف في بعض الإقتصاديات الصناعية خلال سنتي 2004/ 2005.**

| الدولة | نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة (%) | مساهمتها في الناتج المحلي (%) |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 53.7 | 48.0 |
| ألمانيا | 65.7 | 34.9 |
| بريطانيا | 67.2 | 30.0 |
| فرنسا | 69.0 | 61.8 |
| إيطاليا | 49.0 | 40.5 |
| اليابان | 73.8 | 27.1 |

المصدر:سليمان ناصر ، عواطف محسن ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، الملتقى الدولي حول : الإقتصاد الإسلامي : الواقع و الرهانات ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2011،ص 8.

والجزائر كبقية دول العالم التي استفادت من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي لا تمثل استثناءا عن ذلك،والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

**1.2-المساهمة في الناتج المحلي الخام:**

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طرف أساسي في الديناميكية التنموية، فخلال الفترة الممتدة من 2002 إلى2008 وصلت مساهمة القطاع إلى 48 % في المتوسط من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات[2] و هي نسبة قريبة جدا من النسب المحققة في الدول المتقدمة ،وبالتالي فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل في خضم التحولات التي تعيشها بنية الإقتصاد الكلي في البلاد القاطرة الأساسية للنمو.

**2.2- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة:**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وحيويا في توفير مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة في الجزائر التي وصلت إلى 10.2 % في سنة 2009.[3]

---

[1]. سيد صالح ،**في المشروعات الصغيرة:من ينجح ؟ ومن يتعثر؟** ،مجلة تجارة الرياض ،المملكة العربية السعودية،العدد 528 ،2006،ص 30.

[2]. عبد المجيد قدي ، أمينة كساب ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر** ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012، ص 12.

[3]. صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010 ،ص 315.

وفي هذا الصدد ومن خلال الجدول ر قم (02 ) بلغ عدد مناصب الشغل الإجمالية المصرح بها من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 719270 منصب سنة 2005 و 1415079منصب سنة 2009 ، أي بزيادة كبيرة قدرها 96.73 % *كما نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي مناصب العمل إرتفعت من 11.61 % إلى 17.03 %،وترجع تلك الزيادة في نظرنا للتزايد المستمر في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورغم هذه الزيادة إلاأن حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لمجموع العمالة الوطنية مثل 17.03 %

و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى سواء عربية أو متقدمة ، و ترجع هذه النسبة الضعيفة بدرجة أساسية إلى أن 97 % من هذه المؤسسات في الجزائر تشغل أقل من 20 عامل .

**الجدول رقم (02): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب العمل :**

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| مناصب العمل المصرح من م ص م | 719270 | 735705 | 1122129 | 1285859 | 1415079 |
| نسبة من إجمالي مناصب العمل % | 11.61 | 12.51 | 13.51 | 15.47 | 17.03 |

**المصدر:عواطف محسن ، أمال مهاوة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية و تحديات العولمة** ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012،، **ص 10**.

**ثانيا:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

سوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة،تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التعرف على عددها الإجمالي وتوزيعها القطاعي والولائي، والوقوف على أهم المعوقات التي تعترض نمو هذا القطاع الهام في الجزائر.

**1-العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي والولائي في الجزائر:**

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا سريعا،فحسب الجدول رقم (03)ارتفعت المؤسسات الصغيرة والتوسطة من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى مؤسسة 607297 سنة ويرجع هذا أساسا إلى مظاهر الإهتمام بهذا القطاع من خلال :توفيرالإطارالتشريعي والتنظيمي والمؤسساتي والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المجلس الإستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تغلب على تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العامة التي تشكل هذه الأخيرة نسبة ضئيلة،ويمكن إرجاع ذلك إلى مساهمة عملية الخوصصة بأشكالها المختلفة (جزئية أو كلية) في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير طبيعة الملكية.

**الجدول رقم (03):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2010)**

| نوعية المؤسسات ص و م | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | 179893 | 189522 | 207949 | 225449 | 245842 | 269806 | 293946 | 392013 | 408155 | 606737 |
| المؤسسات العامة | 778 | 778 | 778 | 778 | 874 | 739 | 666 | 626 | 598 | 560 |

*. محتسبة بمعرفة الباحث من خلال العلاقة 719270 / 1415079- 719270 * 100 %

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعة التقليدية | 64677 | 71523 | 79850 | 86732 | 96072 | 10622 | 11634 7 | 12688 7 | 16208 5 | - |
| عدد المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة | 24534 8 | 26185 3 | 28857 7 | 31295 9 | 34278 8 | 37676 7 | 41095 9 | 51952 6 | 57083 8 | 60729 7 |

**المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من :**

. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تقرير 2006،على موقع:www.pmeart-dz.org

. عبد المجيد قدي ، أمينة كساب، **مرجع سبق ذكره** ، ص 05.

كما تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل دقيق، لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي( قطاع موازي) .حيث ترتكز الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى :ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات ، الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة...إضافة إلى سوء التسيير.

وتتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مناطق جغرافية دون الأخرى حسب الجدول (04)و الشكل رقم (01)،فاحتلت منطقة الشمال خلال الفترة( 2005 . 2009 ) المرتبة الأولى ،فمنطقة الهضاب العليا ،ثم منطقة الجنوب ،في حين نجد أن منطقة الجنوب الكبير جاءت في المرتبة الأخيرة ، وهذا يدل على عدم تحقيق هذا النوع من المؤسسات للتوازن الإقليمي رغم ماتتميز به هذه المؤسسات من القابلية السريعة للإنتشار.

**الجدول رقم (04) . توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات**

| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| الشمال | 149964 | 153492 | 177730 | 193483 | 205857 |
| الهضاب العليا | 72076 | 80072 | 87666 | 96345 | 105085 |
| الجنوب | 18957 | 20803 | 22576 | 25033 | 27902 |
| الجنوب الكبير | 4845 | 5439 | 5974 | 6517 | 7085 |
| المجموع | 245842 | 269806 | 293946 | 321387 | 345902 |

المصدر: **عواطف محسن ، أمال مهاوة ، مرجع سبق ذكره** ، ص 09.

**الشكل رقم (01):توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات**

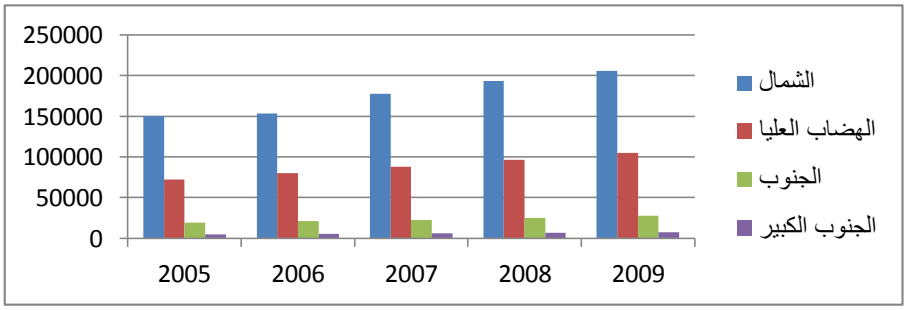

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول (04).

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في اتجاهها إلى الإستثمار في قطاعات دون الأخرى،فتتركز على الترتيب خلال الفترة (2005 . 2009)في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 34.20 % والتجارة بنسبة 17.26 % والنقل و المواصلات بنسبة 8.67 %، وخدمات العائلات والفندقة والإطعام وصناعة المنتجات الغذائية وخدمات المؤسسات وبنسب ضعيفة.

وهذا يعني أن هناك قطاعات لاتحظ باهتمام المستثمرين المحليين الخواص مثل المؤسسات المالية وهذه القطاعات تشكل بالتالي فرصا جيدة للإستثمار كونها تتسم بضعف المنافسة فيها،غير أن هناك معوقات تحول دون تحقيق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع.

**2- معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرالعديد من المعوقات،وفي استقصاء أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر عبر 12 ولاية كبرى خلص إلى ان مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يستغرق حسب طبيعة نشاط المؤسسة ما بين 6 أشهر إلى 03 سنوات والسبب يرجع إلى مجموعة من القيود[1]:

**قيود إدارية:**

وتتمثل في:تنوع الوثائق وبطء الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على السجل التجاري.

**قيود بنكية:**

وتتمثل في:طول فترة دراسة ملفات القروض وصعوبةالحصول على قرض بنكي .

**العقار الصناعي:**

وتتمثل قيوده في صعوبة الحصول على عقار وعلى عقود الملكية.

**قيود أخرى :**

كإرتفاع مستوى الرسوم وإشتراكات الضمان الإجتماعي ، إرتفاع أسعار الكهرباء وإنقطاع التيار الكهربائي المتكرر في بعض المناطق.

غير أن التمويل يعتبر بحسب العديد من الإستطلاعات [2]من أهم عوامل نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية،ويسهم الوصول للتمويل في تفعيل الإستثمارات المجدية لتوسيع نطاق أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولإقتناء التكنولوجيات الحديثة بما يؤمن استمراريتها وتعزيز قدرتها التنافسية.وترى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول التكيف مع متطلبات السوق العالمية الجديدة أن الوصول إلى الموارد المالية لتعزيز قدرتها التنافسية مازال صعبا.

---

[1]. لزهر قواسمية،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية**،مجلة المختار،على موقع:

**www.elmokhtar.net. le 5/1/2008**

[2]. ناهد الزين نعماني،**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات**،مجلة العمران الإقتصادي،العدد الثاني والثمانون،2007،ص 64.

و في هذا السياق و حسب تقرير البنك العالمي لسنة 2010 تم رصد العشرة معوقات الأولى للإستثمار في الجزائر ، حيث تمثل إشكالية التمويل أهمها بنسبة 25,09 % من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا حسب الشكل رقم (02).

**الشكل رقم (02): العشرة معوقات الأولى للإستثمار في الجزائر (%)**

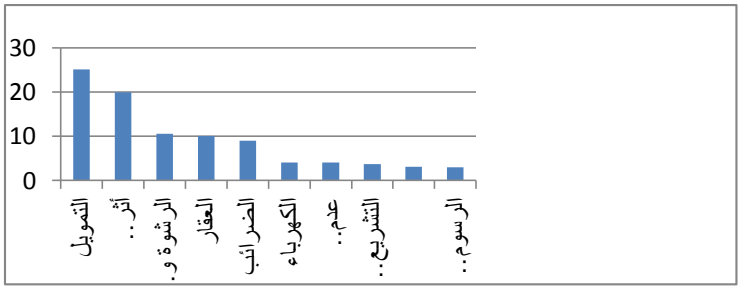


المصدر:العايب ياسين ، **دراسة و تحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012، ص 15.

وهذا يقودنا إلى التساؤل عن ماهو واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟. سؤال نحاول الإجابة عنه في ما يلي.

**ثالثا:واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

سوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة،البنوك ووضعية تمويلها للإقتصاد الوطني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض وجيز للإصلاحات البنكية ومكونات النظام البنكي وتمويل البنوك للإقتصاد الوطني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**1 –الإصلاحات البنكية:**

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلّق بالنقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات،فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري،وتم بموجب هذا القانون إنشاء سلطة حقيقية في مجال النقد والقرض هو مجلس النقد،أما بنك الجزائر فأصبح الجهاز الوحيد لتوجيه ومراقبة النظام البنكي وتوفير شروط تحقيق النموالإقتصادي والسهر على الإستقرارالداخلي والخارجي للنقد.[1]

ونظرا للمشاكل التي عرفها القطاع البنكي بعد بضعة سنوات من بداية إصلاح هذا القطاع الهام في الإقتصاد الوطني وما ترتب عنها من إنعكسات سلبية على الإقتصاد الوطني،تم إلغاء القانون رقم 10/90 الخاص بالنقد والقرض بموجب الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 [2] ،الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير هذا

[1]. عيبوط محند وعلي،**الإستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر**،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو،عدد 01،جانفي 2006،ص 81.

[2]. الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 2003/08/26 ،الجريدة الرسمية،العدد52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27.

القطاع خاصة ما يتعلق منها بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

**2- مكونات النظام البنكي الجزائري:**[1]

يتكون النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2009 من ستة و عشرين (26) مصرفا و مؤسسة مالية معتمدة ، يقع مقرها الإجتماعي بالجزائر العاصمة. وتم في 2009 تحويل مصرف التنمية الذي كان في طور إعادة الهيكلة إلى صندوق وطني للإستثمار .كانت الهيئات المصرفية و المؤسسات المالية تتوزع كما يلي :

- ست (6) مصارف عمومية ، من بينها صندوق التوفير.
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ، من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة .
- ثلاث (03) مؤسسات مالية ، من بينها إثنان (02) عموميان.
- مؤسسة مالية نشأت بدل تعاونية للتأمين في الميدان الفلاحي .
- شركتان خاصتان (02) للإعتماد الإيجاري .

**3 -البنوك وتمويل الإقتصاد الوطني:**

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية،وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك،بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال دون المستوى المطلوب،والذي زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك وهي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي،أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المتعاملين سواءا المحليين أو الأجانب مع البنوك.

ورغم الإنتشار الجغرافي الكبير الذي عرفته شبكة البنوك في شكل وكالات وفروع بلغت سنة2005 إلى 1227 وكالة وفروع،إلا أن درجة مصرفة الإقتصاد تبقى ضعيفة إذ تقدر بشباك ل 26000 ساكن في حين أن المعايير الدولية تتحدد بشباك لما بين 3000 و5000 ساكن .[2]

واستنادا للجدول رقم (05)،نستشف أن البنوك العمومية تسيطر على السوق بنسبة تتعدى 90 % خلال الفترة (2002 . 2008) في المقابل فإن البنوك الخاصة لا تتعدى نسبتها 10 %، والقروض البنكية المقدمة للإقتصاد وصلت سنة 2008 إلى 2614.1 مليار دج،وبحصة أكبر للقطاع العام من القطاع الخاص خلال الفترة من 2002 إلى 2008.

**الجدول رقم (5):القروض البنكية حسب مصدرها وتوزيعها القطاعي** (الوحدة : مليار دج) :

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **قروض للقطاع العام** | 715.834 | 791.694 | 859.657 | 882.5 | 848.4 | 989.3 | 1202.2 |
| مساهمة البنوك العمومية | 715.834 | 791.495 | 856.976 | 881.6 | 847.4 | 987.3 | 1200.3 |

[1]. عبد الرزاق سلام عبد الرزاق ، **النظام المصرفي الجزائري و آلية تحديثه في ظل العولمة** ، مجلة الإقتصاد الجديد ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة ، العدد 6 ، 2012، ص 231.

[2]. مجلة المستثمر العربي،**الجزائرملتقى الإستثمار العربي**،عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر،الجزائر،نوفمبر 2006،.،ص 70.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة البنوك الخاصة | 0 | 0.199 | 2.681 | 0.9 | 1.1 | 2 | 1.9 |
| **قروض للقطاع الخاص** | 550.208 | 587.780 | 674.731 | 896.4 | 1055.7 | 1214.4 | 1411.9 |
| مساهمة البنوك العمومية | 368.956 | 487.740 | 568.605 | 765.3 | 859.2 | 964.4 | 1086.7 |
| مساهمة البنوك الخاصة | 181.252 | 100.040 | 106.126 | 131,1 | 176.5 | 250.4 | 325.2 |
| **مجموع القروض الموزعة** | 1266.042 | 1379.474 | 1534.388 | 1778.9 | 1904.1 | 2203.7 | 2614.1 |
| نصيب البنوك العمومية% | 85.7 | 92.7 | 92.9 | 92.6 | 90.7 | 88.5 | 87.5 |
| نصيب البنوك الخاصة% | 14.3 | 7.3 | 7.1 | 7.4 | 9.3 | 11.5 | 12.5 |

**المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من :**

Banque d'Algérie,**Rapport2005**,Avril2006,p96.

. بركان أمينة ، **تحديث الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري** ، مجلة الإقتصاد الجديد ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة ، العدد 7 ، 2012، ص 299.

وإذا كان الجدول رقم (05) يبين أن نسبة القروض الموجهة للإقتصاد تسجل ارتفاعا ،فإن ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع قيمة الواردات الجزائرية،وبالتالي ارتفاع نسبة القروض الممنوحة في إطار التجارة الخارجية.

**4 – قضايا مرتبطة بتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

بالنسبة لدور البنوك في تمويل الإقتصاد،فإنه لم يصل إلى المستوى المطلوب خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى عدة أسباب نجملها فيما يلي:

– استنادا للإستقصاء الذي أجراه البنك العالمي على 562 مؤسسة محلية،ومجموعة من المؤسسات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر،خلص إلى أن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي،سواءا كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار،يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد،خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث تبين أن أقل من 30 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،استطاعت الحصول على نحو 15% فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي،في حين أن 75 % هي هي بمثابة تمويل ذاتي (على سبيل المقارنة نجد نسبة التمويل الذاتي تبلغ 61 % في المغرب،و52 % في الصين،و31 % في الهند)،أما الباقي أي 10 % فمصدره الممولون وبقية الدائنين.[1]

– إن البنوك الجزائرية لا تقرض إلا المشاريع الكبيرة،فنصيب المؤسسات الصغيرة والمصغرة تتراوح بين 7 % لرأسمال العامل و 13 % لتمويل الإستثمار[2]. وهذا راجع إلى أن البنوك التجارية تفضل أن تنحصر عملياتها الإقراضية على المؤسسات الكبيرة القادرة على توفير الضمانات المطلوبة للتقليل من عنصر المخاطرة،في المقابل تحجم هذه البنوك عن إقراض الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة لإعتقادها أن هذه المشروعات الإقتصادية تتميز بمخاطرة عالية .

[1]. محمد قويدري،**تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزئر**(أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2005،ص 205.

[2]جريدة أخبار الأسبوع،الجزائر،العدد248، 15 إلى 21 نوفمبر 2006 ،ص 04.

– مطالبة البنوك بضمانات تعجيزية ابتداءا من المطالبة بإسهام خاص يتجاوز أحيانا 30 % إلى 40 % من قيمة المشروع [1]،وبالتالي فإن هذه الضمانات تفوق طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بمحدودية الإمكانيات.

– حتى في الوقت الذي تقبل فيه هذه البنوك بإقراض بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تفرض عليها معدلات فوائد عالية بالمقارنة بما تتبعه المؤسسات الكبيرة وهذا لتغطية مخاطر التمويل.

– طول مدة معالجة ملفات القروض التي تتجاوز متوسط 12 شهرا.

– غياب آليات تغطية المخاطر ذات العلاقة بالقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كخطر الصرف وخطر تغير نسب الفوائد.

عطفا على ماتقدم،يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن البنوك في الجزائر تتعامل بنوع من الحذر في تقييم المخاطر الناجمة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وهذا الأمر يشير إلى أهمية توفير نوع من الضمان للقروض المقدمة لهذه المؤسسات،وهذا لمواصلة تمويل هذا النوع من المؤسسات والإرتقاء بها واستمرار عملية التنمية الإقتصادية،وهذا ماعكفت على توفيره وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر.

بحيث في هذا الإطار تم إنشاء "صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من خلال المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002 [2]،وتم تجسيده في بداية 2004 بتخصيص مبلغ 30 مليار دينار له،ويمثل أحد الآليات في معالجة أهم مشكل يعاني منه هذا القطاع،والمتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية،وبناءا على هذا الأساس فقد تحولت الدولة من مانحة للأموال فقط إلى ضامنة للقروض في مجالات الإنشاء،والتوسع لهذا النوع من المؤسسات بل تمتد أيضا إلى تجديد التجهيزات،وطرق التسيير وغيرها.

أما على مستوى النتائج المحققة فبلغ عدد الملفات التي اعتمدها صندوق ضمان القروض إلى غاية 2005/12/31 85 ملفا انتقل إلى 156 ملفا إلى غاية 2006/12/31 ،تقدر التكلفة الإجمالية للإستثمارات المصادق عليها ل 156 ملفا ب15299095105 دج،وقيمة القروض المطلوبة تقدر ب 9171016588 دج [3].

من خلال عرض حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2006/12/31،يتبين أنه حقق نتائج متواضعة،حيث بلغت عدد الملفات التي اعتمدها الصندوق 156 ملفا فقط،وهذا راجع إلى حداثة

---

[1]. جريدة الخبر اليومية،الجزائر،العدد 4467،الأحد 07 أوت 2005،ص 06.

[2]. عبد الرحمن تومي،**واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،دراسات اقتصادية،مركز البصيرة للبحوث،الجزائر،العدد الثامن،جويلية 2006،ص119.

[3]. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تقرير 2005 و 2006،على موقع:**www.pmeart-dz.org** .

تجسيد الصندوق التي تمت فقط في بداية سنة 2004،وبالتالي فإن عملية تقييم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد مسألة مبكرة،وعلينا الإنتظار سنوات أخرى حتى نرى نتائج أفضل.

و كذلك تم إنشاء "صندوق ضمان الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من خلال المرسوم الرئاسي **رقم 04-134** الصادر في 19 أبريل 2004،برأسمال يقدر ب 30 مليار دج،ويهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسعها وتجديدها،ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان خمسين (50) مليون دينار،أما المخاطر المغطاة من الصندوق فتشمل:عدم تسديد القروض الممنوحة،التسوية أو التصفية القضائية للمقترض[1].

وأوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية السابق "مصطفى بن بادة " وفي رده على انشغالات نواب المجلس الشعبي الوطني بخصوص مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار لهذه المؤسسات " لم يكن كافيا للقضاء على مشكل نقص التمويل."

**رابعا:آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

في ظل وجود إرادة سياسية في الوصول بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آفاق 2010 إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة،فهذا يتطلب إصلاح النظام البنكي لتفعيل دوره في تمويل هذا القطاع ومحاولة الإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي،وتخفيض الفوائد على القروض البنكية،وإمكانية إنشاء بنك خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**1 –استمرار الإصلاحات البنكية:**

إن النظام البنكي الجزائري مافتئ يتطور من سنة لأخرى ويتكيف مع معايير الأداء العالمية،ومنها معايير لجنة بازل،وفي مسعى الإصلاح تم فتح رأسمال بعض البنوك العمومية أمام المتعاملين الأجانب مثل القرض الشعبي الجزائري والتي ستتيح عملية خوصصته تحويل نسبة 13 % من السوق إلى القطاع الخاص،في انتظار خوصصة بنك التنمية المحلية أيضا،وبالتالي فإنه من المرتقب أن يمثل القطاع الخاص حوالي 25 % من السوق خلال سنة 2008،وهي نسبة لاتزال مع ذلك متواضعة حسب العديد من الخبراء[2].إن إصلاح وتحديث القطاع البنكي يمثل قيمة مضافة وحوافز للإستثمار في القطاع البنكي.

**2– الإستثمار الأجنبي في القطاع البنكي:**

إن إنشاء بنوك تجارية أجنبية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة من شأنه سد الفراغ في البنوك التجارية،وتساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين وهذا مايلائم محدودية إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كذلك فإن الإستثمار في القطاع البنكي يوفر فرص عوائد كبيرة تغري المستثمرين الأجانب على القدوم للإستثمار في الجزائر.

---

[1]. المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد27 ،28 أفريل 2004 ،ص 31.

[2]. جريدة أخبار الأسبوع،الجزائر،العدد248، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

وتتمثل فرص ومجالات الإستثمار في القطاع البنكي:

- إمكانية إنشاء بنوك خاصة بعدما كان ذلك حكرا على الدولة.
- فتح فروع لبنوك أجنبية داخل الجزائر.
- شراء أسهم البنوك العمومية الجزائرية التي تنوي الحكومة التخلي عنها.

وفي هذا السياق فإن بنك الجزائر بصدد دراسة ملفات اعتماد قدمت من طرف سبعة بنوك أجنبية منها ذات جنسية لبنانية وتونسية ومغربية،ومن بين هذه البنوك فرع آخر للبنك الفرنسي **سوسيتي جنيرال** ،وتأتي طلبات الإعتماد هذه بعد أن تم منح الإعتماد للبنك البريطاني **أش أس بي سي**.

**3– بعض مبادرات التمويل من البنوك الوطنية:**

شهدت سنة 2008 مبادرة تمويل من قبل البنك الوطني الجزائري الذي سيمنح قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 70 مليار دينار هذه السنة[1].وهو مبلغ ضخم سيخدم بالتأكيد المؤسسات الواقعة تحت وصاية الوزارة.

**4 – تخفيض الفوائد على القروض البنكية:**

تسجل البنوك الوطنية تراجعا في تكاليف التسيير والموارد،مما جعل العديد منها يقرر تخفيض فوائد القروض بنسب قليلة وهذا ما يلائم إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على قروض بنكية.

**5– تأسيس بنك عمومي للإستثمار[2]:**

الحكومة بصدد دراسة تأسيس بنك استثمار يضمن منح قروض طويلة المدى المعروف أنها تمول مشاريع استثمارية تحتاج إلى ما لايقل عن 15 سنة لاستهلاك استثماراتها وتحقيق الربحية المنتظرة.وأعلن وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية السابق "مصطفى بن بادة" أنه يعمل على إقناع الحكومة على جعل نصيب من القروض التي سيمنحها البنك الجديد موجها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم ترك فرص التمويل الاستثماري لفائدة المؤسسات الكبيرة فقط، لأن حصر القروض وجعلها مخصصة لهذه الشركات الكبيرة سيكون عاملا على امتصاص ودائع البنك.وأضاف الوزير حتى وإن كان تأسيس بنك الاستثمار الجديد بدواعي إيجاد مصادر لتمويل الاستثمارات الضخمة التي تقبل سوناطراك على إنجازها والمقدرة قيمتها بـ20 مليار دولار، فإن ذلك لا يعني إقصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تمويلاته المستقبلية.وهو شأن جعل الوزير، حسب ما قاله،يعمل على إقناع زملائه بالجهاز التنفيذي على ترك الفرصة للمؤسسات الواقعة تحت وصايته للاستفادة من الخدمات البنكية المقرر أن تقدمها المؤسسة المالية الجديدة.

**6– إمكانية إنشاء بنك خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

[1] جريدة الخبر،**البنك الوطني خصص 70 مليار دج لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الجزائر،12 فيفري 2008على موقع:**www.elkhabar.com le 5/3/2008**

[2]. نفس المرجع السابق .

إن إنشاء بنك خاص [1]بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيكون بمثابة دعم إضافي في تمويل هذه المؤسسات،مع تجنب تخلي باقي البنوك عن المساهمة في تطوير وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجة وجود بنك تمويل خاص بها.

وعلى صعيد بعض التجارب العربية في هذا المجال،تم إنشاء بنك مختص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس وباشر مهامه منذ مارس 2005،كما تقدم أحد كبار رجال الأعمال المصريين خلال سنة 2005 باقتراح للحكومة المصرية ممثلة بوزارة الإستثمار بانشاء مصرف خاص بالإقراض للمشاريع الصغيرة من غير اشتراط ضمانات كبيرة وبرأسمال 500 مليون جنيه ممول بالكامل من القطاع الخاص . [2]

**الخاتمة:**إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت خيارا استراتيجيا لا جدال في نجاعته وفي قدرته على تحقيق الأهداف التنموية في الجزائر،فالجميع يتفق معنا على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تصنع إقتصادات دول،وتحل مشاكل مجتمعات،وتساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخلق فرص عمل متعددة للشباب.ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاتزال تعاني من عدة مشاكل يأتي على رأسها مشكلة التمويل.

**وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

**1–** محدودية تمويل البنوك الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تعاملها بنوع من الحذر الشديد في تقييم المخاطر الناجمة عن تمويل هذه المؤسسات ،وهذا يفرض اشتراط منح القروض البنكية على أساس معيار الضمانات القانونية والتي تفوق إمكانيات هذا القطاع وإهمال معايير أخرى كجدية المشروع.

**2–**آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسوده التفاؤل خصوصا إذا ماتم تجسيد مشروع البنك الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

**ولتعزيز دور البنوك في تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن اقتراح الآتي:**

**1–** دعوة السلطات العمومية إلى توسيع مكونات النظام المالي من سوق مالية ومؤسسات تمويلية لتعزيز الفرص التمويلية،مما يعود بنصيب هام من هذه التمويلات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**2–** ضرورة حث البنوك الجزائرية على الإندماج لإقامة بنوك تتمتع بميزة الحجم الكبيرة،والقادرة على تجميع رؤوس الأموال وضخها للإستثمار لأكبر شريحة ممكنة وللأحجام التمويلية المختلفة.

---

[1]. طالب بإنشائه **زعيم بن ساسي**:رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[2]. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،2005،ص ص 82-84.

**3–** دعوة البنوك إلى أن تكون أكثر جرأة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال منح القروض على أساس جدية المشروع.

**4–** تعميم مبادرة البنك الوطني الجزائري على باقي البنوك الوطنية.

## المراجع:

### الأطروحات الجامعية


1 . لخلف عثمان ،**مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها**،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،العدد 11،.2004

2. قويدري محمد ،**تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزئر**(أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2005.

**التقارير و المجلات و الجرائد و الملتقيات :**

3. صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010 .

4. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،.2005

5. سيد صالح ،**في المشروعات الصغيرة:من ينجح ؟ ومن يتعثر؟** ،مجلة تجارة الرياض ،المملكة العربية السعودية،العدد 528 ،.2006

6. بركان أمينة ، **تحديث الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري** ، مجلة الإقتصاد الجديد ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة ، العدد 7 ، .2012

7. ناهد الزين نعماني،**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات**،مجلة العمران الإقتصادي،العدد الثاني والثمانون،2007.

8. عيبوط محند وعلي،**الإستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر**،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو،عدد 01،جانفي .2006

9. عبد الرزاق سلام عبد الرزاق ، **النظام المصرفي الجزائري و آلية تحديثه في ظل العولمة** ، مجلة الإقتصاد الجديد ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة ، العدد 6 ، .2012

10. عبد الرحمن تومي،**واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،دراسات اقتصادية،مركز البصيرة للبحوث،الجزائر ،العدد الثامن،جويلية .2006

11 مجلة المستثمر العربي،**الجزائرملتقى الإستثمار العربي**،عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر،الجزائر،نوفمبر 2006.

12. جريدة الخبر اليومية،الجزائر،العدد 4467،الأحد 07 أوت .2005

13. جريدة أخبار الأسبوع،الجزائر،العدد248، 15 إلى 21 نوفمبر 2006 .

14. عبد المجيد قدي ، أمينة كساب ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، .2012

15. سليمان ناصر ، عواطف محسن ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، الملتقى الدولي حول : الإقتصاد الإسلامي : الواقع و الرهانات ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ، .2011

16. عواطف محسن ، **أمال مهاوة** ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية و تحديات العولمة** ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، .2012

17. العايب ياسين ، **دراسة و تحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

**الجريدة الرسمية :**

18. لأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 2003/08/26 ،الجريدة الرسمية،العدد52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27.

جريدة أخبار الأسبوع،الجزائر،العدد248، 15 إلى 21 نوفمبر 2006 .

19. المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد27 ،28 أفريل 2004 .

**المواقع الإلكترونية :**

20. لزهر قواسمية،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية**،مجلة المختار،على موقع: **www.elmokhtar.net. le 5/1/2008**

21. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تقرير 2005 و 2006،على موقع:**www.pmeart-dz.org** .

23جريدة الخبر،**البنك الوطني خصص 70 مليار دج لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الجزائر،12 فيفري 2008على موقع:**www.elkhabar.com le 5/3/2008**

**التقارير باللغة الفرنسية :**

Banque d'Algérie,**Rapport2005**,Avril2006